### لقاء عون ونصرالله كسر معادلة 8 و14 آذار وفتح الباب أمام واقع سياسي جديد

# بري يستغرب اعتراض البعض على أي لقاء بين اللبنانيين ويجدّد دعوته الى الحوار على مستوى الصف الاول

الشيخ حسن نصرالله

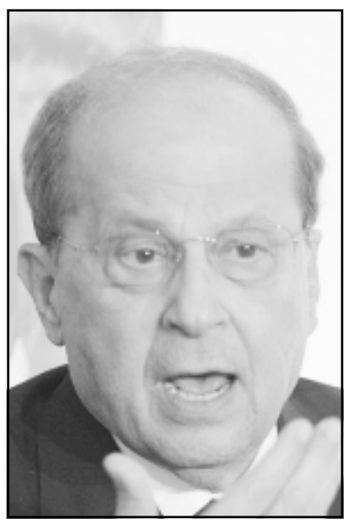

ميشيل عون

نبيه بري

بيروت ـ «القدس العربي»
ـ من سعد الياس:

اللقاء الذي جمع العماد ميشال عون والامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله خلط الاوراق السياسية، وكسر المعادلات التي حكمت البلاد تحت شعاري 8 و14آذار، وفتح الباب أمام واقع سياسي جديد، ووضع قوى الاكثرية النيابية والوزارية امام اختبار إثبات أنها تملك الاكثرية الشعبية، وستكون محطة هذا الاختبار في 14 شباط (فبراير) الجاري، موعد الذكرى السنوية الاولى لاستشهاد الرئيس رفيق الحريري.

وفيما بدا رئيس «اللقاء الديمقراطي» النائب وليد جنبلاط منزعجاً بصمت من لقاء عون ـ نصرالله، معتبراً أن كلمة واحدة لم تصدر عنهما حول موضوع التحقيق في جريمة الحريري، استغرب رئيس مجلس النواب نبيه بري «اعتراض البعض على اي لقاء يحصل بين اللبنانيين»، قائلاً في دردشة مع الاعلاميين في المصلبح: «اذا اجتمعنا مصيبة واذا لم نجتمع مصيبة اخرى. نريد ان نعرف ما هو المطلوب ؟المهم ان الجميع يتحدث عن اهمية الحوار وهو حوار كنا دعونا اليه منذ فترة طويلة. انا شخصيا أوصيت على هذه الطاولة وهي قيد الانجاز ومستديرة. ونأمل من القيادات ان تتفضل للجلوس الى هذه الطاولة حتى يتم الحوار الذي سندعو اليه مباشرة بعد الذكرى السنوية الاولى لاستشهاد الرئيس رفيق الحريري».

واكد انه «اذا كنا نريد ان نصل بالحوار الى نتائج ملموسة فيجب ان يكون التمثيل فيه على مستوى قيادات الصف الاول، وعندئذ يرجح وصول الحوار الى نتائج ايجابية في غضون اسبوع الى عشرة ايام.

اما اذا كان التمثيل على مستوى قيادات الصف الثاني فان نتائجه ستطول زهاء 3 أشهر. اما اذا كان التمثيل على مستوى مبعوثين من صف ثالث فاننا لن تنتهي ابداً».

وتابع «سأعطي مثالاً بسيطاً، وعلى رغم انني لم اطلع تفصيلاً على نتائج الحوار اللقاء الذي حصل بين السيد نصر الله والعماد عون ولكني اود القول انه اذا اردنا قراءة الورقة المشتركة بينهما نجد ان هناك اشياء تم التوصل اليها ولم يكن في الامكان التوصل اليها عبر البيانات والحوارات التلفزيونية والاذاعية او عبر وسائل الاعلام. هناك اشياء كثيرة فيها تغيير نوعي وهذا دليل انه عندما نتلاقى نصل الى خط ابيض في ما بيننا والى صدور بيضاء ناصعة، وبالتالي فان التلاقي هو الحل الأوحد لنا كلبنانيين».

وعن «التهم الجاهزة» الى بعض الاطراف في ما حصل في الاشرفية وغيرها من الاحداث، قال: «دائما في السياسة اللبنانية هناك سندويشات جاهزة او وجبات جاهزة.

واعتقد هذه المرة يكفي ان يطلع المهتمون بالتحقيق على الصور التلفزيونية بحيث لم نر بين اشياء كثيرة فيها تغيير نوعي وهذا دليل انه عندما نتلاقى نصل الى خط ابيض في ما بيننا والى صدور بيضاء ناصعة، وبالتالي فان التلاقي هو الحل الأوحد لنا كلبنانيين».

وعن «التهم الجاهزة» الى بعض الاطراف في ما حصل في الاشرفية وغيرها من الاحداث، قال:

### أهدروا دم رئيسة جمعية اهلية لطرحها استبيانا لمعرفة رأي الشارع

# ناشطات سوريات يسعين لتغيير قوانين الأحوال الشخصية ورجال دين يكفّرونهن

دمشق ـ من ثناء الإمام:

قالت ناشطات سوريات إنهن أوقفن نشاطهن الساعي لتغيير بعض القوانين المجحفة بحق النساء بعد أن هاجمهم رجال دين من على منابر المساجد.

وقالت ناشطة في مجال حقوق المرأة رفضت الكشف عن اسمها (ليونايتد برس انترناشونال) إن جمعية أهلية تعنى بشؤون النساء طرحت في الآونة الأخيرة استبيانا لمعرفة رأي الشارع في عدد من القضايا تسعى الناشطات إلى تغييرها وخصوصا في قوانين الأحوال الشخصية التي تعتبر مجحفة بحق المرأة «فجاء رد الفعل من قبل بعض الشيوخ المتزمتين عنيفا».

وأضافت الناشطة «فوجئنا بأن بعض الشيوخ كفّرونا من على منابر المساجد خلال خطبة يوم الجمعة ووصفونا بالساقطات والخارجات عن حدود الله، حتى أن رئيسة الجمعية ندى العلي أهدر دمها فاضطررنا لوقف الاستبيان».

ويطرح الاستطلاع الذي حصلت (يونايتد برس انترناشونال) على نسخة منه «رأي الرجل والمرأة في عدد من الأمور التي تخص المرأة ومنها المادة 117 التي أعطت الرجل حق الطلاق منفردا دون إعلام المرأة بشكل مسبق بذلك» وعن «حق المرأة في تعويض يتناسب مع ما أنتجه الزوجان خلال سنوات الزواج» و«حق المرأة المطلقة التي لا دخل لها في تعويض دائم» و«حقها في المخالعة بدون موافقة الزوج» و«حق الزوج الزواج من أخريات دون إعلام الزوجة بذلك».

كما طرح الاستبيان الرأي «بصدد المساواة بين المرأة والرجل في الإرث» و«الرأي في جرائم الشرف وإسقاط العقوبة عن الفاعل حين يكون رجلا» وعن «حق المرأة في إعطاء جنسيتها لطفلها كما هو حال الرجل».

وقال مفتي الجمهورية السورية الشيخ أحمد حسون (ليونايتد برس انترناشونال) إن نساء الجمعية قمن بزيارته وأجابهم على الإستبيان خطياً.

وحول موقف بعض المشايخ من هذا التحرك النسائي قال المفتي حسون «إن بعضهم لم يستوعب مثل هذه الأمور واعتبروها تجاوزات فوقفوا منها وقفة المشكك».

وأضاف «كنت أتمنى أن لا يقف المشايخ هذا الموقف بل أن يحاوروا النساء ، لأن للإسلام موقفا دائما مع حقوق المرأة، بل أعطاها حقوقاً متميزة.. لكن علينا إعادة صياغة هذه الحقوق».

وقالت رياض السالم مدرسة اللغة العربية العضو في جمعية المبادرة الاجتماعية الأهلية المرخصة إن «الجمعية تبحث في الغبن الذي تتعرض له المرأة بعيدا عن روح الإسلام والعدالة وحقوق الإنسان»، مشيرة إلى أن «الجمعية تعتمد على مراجع دينية متنورة».

وضربت السالم مثلا على هذا الغبن أن «القانون لا يجيز للمرأة أن تزوج نفسها بدون ولي أمر»، مشيرة إلى أن «سيدة في الستين من عمرها اضطرت لأن يكون ابنها البالغ من العمر 18 عاما ولي أمرها حين أرادت أن تتزوج مرة ثانية».

وأضافت إن «المتشددين يعتمدون على أحاديث نبوية ضعيفة ومجحفة بحق المرأة في حين أن رجال دين منفتحين يرحبون بجهودنا ولا يرونها خارجة عن نطاق التنوير المفترض في الدين».

وتابعت السالم أن «أعضاء في مجلس الشعب ومن خلال حواراتنا المستمرة معهم أيدوا جهودنا ووعدونا بالمساندة في مجال السعي لتغيير بعض قوانين الأحوال الشخصية المجحفة بحق النساء».

وقال الشيخ الدكتور جودت سعيد، وهو يعد من التيار المنفتح إن «التمسك بقوانين مجحفة بحق المرأة والاختباء وراء الإسلام جاء نتيجة لتخلفنا، فنحن لا نعرف لا تاريخا ولا دينا ولا دنيا منتقدا تجميد العقل لدرجة أن لا دور له على الإطلاق وهو ما سنحاسب عليه، فالشريعة لا تدعو إلى تعطيل العقل لنصبح كالأنعام».

وأضاف سعيد إن «الديمقراطية وحدها الكفيلة بأن نحرك عقولنا ولكنها خطر على أصحاب المزارع إذ أن تحريك العقل في شتى المجالات سيفقد أصحاب المزارع مزارعهم».

وأوضحت رئيسة الجمعية الوطنية لتطوير دور المرأة رانية الجابري طلاس إن «هدف الجمعية تطوير ودعم دور المرأة وتمكينها اقتصاديا وتوعيتها ذهنيا وفكريا سعيا لإيصالها إلى مواقع القرار أسوة بالرجل».

وأضافت طلاس أن الجمعية التي تترأسها «أجرت العديد من الندوات المختصة بالمرأة في المحافظات وتعاونت مع باقي الجمعيات الأهلية التي تهتم بالمرأة في سبيل تحفيزها ومحاولة مواجهة العنف الذي تتعرض له بأشكال مختلفة».

وأكدت أن «القانون 548 المتعلق بجرائم الشرف مجحف بحق المرأة خصوصا وأنه يجيز للرجل قتل المرأة إن هو ظن أنها في وضع زنا أو في وضع مخل بالآداب في حين لا يحق للمرأة الشيء نفسه»، مضيفة أن الجمعية «تطالب بأن يحكم القانون في قصص من هذا النوع بعيدا عن الانفعالات أو ساعة الغضب». وأشارت إلى دراسة للمحامية حنان نجمة تؤكد «أنه تم استخدام هذا القانون في كثير من القضايا المفتعلة إذ أن رجلا قتل أخته بحجة أنها كانت في وضع مخل بالآداب ليرث حصتها من الأرض».

وأكدت طلاس أن «الجمعية تسعى لإقامة بيت للنساء المعنفات يعيد تأهيلهن ويمكنهن من مواجهة المجتمع والاندماج فيه دون منّة من أحد».

ويلاحظ أن جميع الدراسات والنشاطات العلنية للجمعيات الأهلية المرخصة وغير المرخصة التي تهتم بشؤون المرأة تنحصر حول العنف الاقتصادي والاجتماعي والقانوني ضد المرأة، في حين تغفل ذكر العنف السياسي والأمني عليهن.

وقال الناشط في مجال الحريات أنور البني (ليونايتد برس انترناشونال) إنه لا يمكن فصل العنف السياسي ضد المرأة في سورية عن العنف السياسي تجاه المجتمع بأكمله والنساء جزء منه، مشيرا إلى« وجود عدة نساء كرديات في السجون السورية على خلفية انتمائهن إلى حزب الب كا كا الكردي المحظور وقد تم اعتقالهن أخيرا».

وأضاف البني أن «جميع النساء اللواتي اعتقلن على خلفية انتمائهن لحزب العمل الشيوعي منتصف الثمانينيات من القرن الماضي والمنتميات لحزب الإخوان المسلمين المحظور قد تم إطلاق سراحهن» مشيرا إلى أنهن «تعرضن لتعذيب جسدي يضاهي بقسوته التعذيب الذي تعرض له المعتقلون السياسيون من الرجال».

وقالت إحدى الناشطات إن «نساء كثيرات تعرضن لإساءات كبيرة إلا أنهن لا يستطعن طرح الموضوع علنا نظرا لحساسية وضع المرأة في البلاد وتاليا فإنهن يضطررن للسكوت».

وأشارت إحداهن، رفضت الكشف عن اسمها أنه «تمت محاربتها على جميع الصعد وأطلقت ضدها شائعات مدمرة للقضاء على مصداقيتها وتطويقها».

وقالت أخرى إنها «تعرضت للرقابة اللصيقة وتم انتهاك خصوصيتها بشكل مرعب ولم تستطع أن تفعل أي شيء نظرا لقانون الطوارئ الذي يجيز للسلطات الأمنية ذلك».

وفرض قانون الطوارئ في سورية عام 1963 بحكم حالة الحرب مع إسرائيل إلا أن الرئيس بشار الأسد تحدث في كلمة له مؤخراً عن إمكانية إلغاء هذا القانون وسن قانون للأحزاب. (يو بي آي)

### الجسر دعاه الى ترك «الخبريات لنساء التنوّر»

# ردود ساخنة من نواب «المستقبل» على تصريحات فرنجية

بيروت ـ القدس العربي
ـ من سعد الياس:

لقي كلام الوزير السابق سليمان فرنجية ضد «تيار المستقبل» جملة ردود من نواب الكتلة.

فقد رد النائب سمير الجسر على اتهامه بأنه دفع لبسام آغا شيكاً بقيمة 130 الف دولار لقاء تركه «التيار الوطني الحر»، فقال: «علمت بهذا الافتراء منذ صباح الاحد بحيث على ما يبدو، هناك موقع على الانترنت اخذ يوزع للناس صورة شيك مزور في مصرف لا املك اصلاً فيه حساباً، ولم املك اي حساب فيه في اي يوم من الايام، والشيك المزور طبعاً هو شيك مصرفي وعلى رغم ذلك وضعوا اسمي فيه». واضاف: «وعلى عادة المحامي، انا استجمع الأدلة للادعاء، وقد طلبت من البنك المذكور افادة في هذا الخصوص، اما ان السيد سليمان فرنجيه قد طلع من خلال مؤتمره الصحافي بهذا الافتراء والتجني بمجموعة خبريات لم توفر احدا لا السيد سعد الحريري ولا الوزير احمد فتفت ولا كل النواب الجدد الذين، على ما يبدو، يشكلون له هاجساً لا يعرف كيف يخرج منه».

وتابع «اقول للسيد فرنجيه دع الخبريات لنساء التنور وكن لائقاً بالاسم، الاسم الذي حملته عن رجل كبير. صحيح ان الحكم على الرجال لا يصح الا بعد ان تراهم فوق، وتراهم تحت، بعد ان تراهم في السلطة وخارج السلطة».

واعلن النائب محمد قباني الموافقة على طلب النائب السابق سليمان فرنجية اللجوء الى التحقيق والقضاء، «شرط ان يشمل ذلك موضوع خارطة النفق التي سبق وابرزتها، وهي خارطة رسمية معتمدة لدرس البنى التحتية في مدينة بيروت، وكذلك هدر المال العام من قبله بتوزيع 24303 ارقام سيارات مميزة ثمنها حوالي 150 مليون دولار، وكذلك كل مخالفات القوانين او الجرائم التي ربما يكون احدنا قد ارتكبها».

وطالب النائب عاطف مجدلاني الحكومة «بمسح الأضرار ودفع التعويضات بسرعة توازي سرعة تعويض متضرري حي التعمير في صيدا والسير بالتحقيقات حتى النهاية وبأسرع وقت وإعلام المواطنين بهوية المندسين في التظاهرة والجهات التي تقف وراءهم ولا سيما أن غالبيتهم من جنسيات غير لبنانية، مع التأكيد ألا يكون مصير هذه التحقيقات كسابقاتها من قضية مخابىء الأسلحة التي ضبطت في المزرعة وعرمون إلى قضية السيارة المسروقة التي ضبطت في مرآب مبنى يقطنه الوزير السابق عاصم قانصوه ورسمت علامات استفهام كبيرة حولها». ودعا النائب مجدلاني إلى «تكليف الجيش حفظ الأمن في بيروت الإدارية والكبرى ولا سيما أنه ممنوع عليه الانتشار في الجنوب وعلى الحدود في وجه عدونا الأساسي إسرائيل للدفاع عن أرض لبنان وسيادته وحماية المواطنين الأبرياء في حقولهم ومزارعهم وقراهم».

### اعترف بالتمييز ضد فلسطينيي الداخل واعلن رفضه لانسحابات اسرائيلية من مناطق فلسطينية

# رئيس الشاباك الاسرائيلي: نفتقد صدام حسين ونظام ديكتاتوري مستقر افضل من ديمقراطي فوضوي

الناصرة ـ «القدس العربي»
ـ من زهير اندراوس:

يفضل في منطقة الشرق الاوسط ان يكون هناك نظام مستقر وان كان ديكتاتوريا، ففي الشرق، اذا قمت بتفكيك نظام دكتاتور يحكم بالقوة فانك ستحصل على فوضى مثلما يحدث في العراق، فهل ما كان في العراق في الماضي افضل مما يحدث في العراق اليوم؟ من وجهة نظر اسرائيل، لسنا واثقين من اننا لن نفتقد الى صدام حسين»، هذا ما صرح به رئيس جهاز الامن الاسرائيلي العام (الشاباك) يوفال ديسكين في محاضرة مغلقة القاها قبل اكثر من شهر امام حشد كبير من طلاب احد المعاهد الدينية المتزمتة في احدى المستوطنات الاحتلالية في الضفة الغربية المحتلة. وقامت القناة العاشرة التجارية في التلفزيون الاسرائيلي قد قامت في نشرتها المسائية ببث مقاطع من المحاضرة التي القاها ديسكين امام طلاب المعهد الديني والتي اتسمت بتبادل اتهامات بينه وبين الطلاب الذين اتهموه بأنه يميز بينهم وبين الفلسطينيين الذين يسكنون في مناطق الـ48، حيث ادعوا ان (الشاباك) يتعامل مع فلسطيني الداخل بشكل رقيق، بينما تقوم وحدة مكافحة الارهاب اليهودي في الجهاز بالتعامل مع المستوطنين الكولونياليين بـ«فظاظة ووحشية»، على حد تعبير الطلاب.

وهذه هي المرة الاولى في تاريخ الدولة العبرية التي تسمح فيها الرقابة العسكرية الاسرائيلية ببث مقاطع من اقوال رئيس (الشاباك)، الامر الذي اثار موجة من التساؤلات حول هذه الخطوة غير المسبوقة. ورأى المحلل السياسي في صحيفة (معاريف) الاسرائيلية بن كاسبيت ان السبب في سماح الرقابة ببث اقوال ديسكين جاءت لامتصاص نقمة المستوطنين الذين تعرضوا للضرب الاسبوع الماضي عندما قامت قوات الامن الاسرائيلية باخلاء البؤرة الاستيطانية غير الشرعية عمونا في الضفة الغربية المحتلة.

واعترف رئيس الشاباك خلال المحاضرة بالتمييز القضائي بين المعتقلين السياسيين من فلسطينيي الداخل او من قطاع غزة والضفة الغربية، من جهة، وبين المعتقلين من اليهود الارهابيين من جهة اخرى، وذلك في اطار دعوته للمستوطنين بتوخي الحذر لدى اتهامهم الاجهزة الامنية الاسرائيلية بالتمييز ضدهم.

واوضحت مصادر سياسية اسرائيلية في تل ابيب ان اقوال ديسكين جاءت قبل عدة اسابيع اثناء لقائه مع طلاب من التيار الديني المتطرف في معهد ديني تحضيري للخدمة العسكرية.

وقال ديسكين ايضا ان جهاز الشاباك اخطأ عندما استخدم العنف اثناء التحقيق مع ناشطين يهود متطرفين، فيما رفض زعمهم بوجود تمييز ضد المتطرفين اليهود مقارنة مع الناشطين الفلسطينيين.

واضاف في سياق حديثه «لو كنت اعتقلت مخربا ينتمي لحركة المقاومة الاسلامية (حماس) من مدينة نابلس او الجندي نتان زادة (مرتكب مجزرة شفاعمرو) قبل خمس دقائق من تنفيذ عمليتيهما، كنت سأخضع كليهما للتحقيق والمحاكمة لكنهما لن يلقيا ابدا تعاملا مماثلا».

وبهدف تدعيم نظريته بان المستوطنين يلاقون معاملة حسنة مقارنة مع فلسطيني الداخل، قال ديسكين لطلاب المعهد «لدى اعتقال مواطن عربي من مدينة ام الفحم في الداخل الفلسطيني يحمل بطاقة هوية زرقاء مثلك ومثلي وتسري عليه قوانين دولة اسرائيل، مع معتقل يهودي متهم بالاتهامات ذاتها، فانني اقول بحذر ان الجهاز القضائي لن يتعامل معهما على قدم المساواة، اذ انه، اي الجهاز القضائي الاسرائيلي، يتعامل بشكل حسن مع المعتقلين اليهود مقارنة مع العرب من سكان الدولة العبرية»، وتابع حديثه قائلا «ولذلك فاذا كنتم تتحدثون عن تمييز فالتمييز في صالح اليهود اكثر منه في صالح العرب».

وخلال المحاضرة تطرق رئيس الشاباك الى اخلاء المستوطنات الاحتلالية في قطاع غزة وخطة فك الارتباط احادي الجانب عن الفلسطينيين، فقال ان عرض فك الارتباط على انها عملية بطولية كان خطأ، فهي عملية اقتلاع للمستوطنين اولا».

كما تحدث ديسكين عن الأزمة التي ستنتج عن اخلاء بؤرة عامونا. وهنا نشير الى ان تصريحاته كانت قبل اخلائها. وقال ديسكين انه يعارض انسحابات اسرائيلية اخرى احادية الجانب من الاراضي الفلسطينية، وقال ان «بامكان المستوى السياسي اتخاذ قرار في كل شيء يريده، لكنني اعارض تسليم اراض الى الفلسطينيين الا اذا عرفنا ان هناك جهة فلسطينية ستأخذ الحكم وتلتزم بتنفيذ التعهدات الامنية».

واثارت اقواله موجة من ردود الفعل حيث قال نواب اليمين واليمين المتطرف ان اقواله صحيحة ودقيقة للغاية، في حين طالب النائب ران كوهين من حزب ميرتس ـ ياحد، المحسوب على ما يسمى اليسار الاسرائيلي باجراء استجواب لديسكين على ما قاله في المحاضرة.

# لبنان يعتقل خمسة اعترفوا بمسؤولياتهم عن مهاجمة ثكنة للجيش في بيروت

الخمسة المتهمون بالوقوف خلف التفجير في الثكنة العسكرية في بيروت والذين قبض عليهم امس (رويترز)

■ بيروت ـ رويترز: قال وزير الداخلية اللبناني بالوكالة احمد فتفت امس الثلاثاء ان لبنان القى القبض على خمسة اشخاص اعترفوا بمسؤوليتهم عن مهاجمة احدى ثكنات الجيش في بيروت الاسبوع الماضي.

وقال فتفت في مؤتمر صحافي ان «الخمسة هم ثلاثة فلسطينيين ولبنانيان اقدموا على استهداف ثكنات ونقاط الجيش اللبناني بعبوات ناسفة في صيدا وبيروت اخرها كان الاعتداء الذي استهدف ثكنة فخر الدين في مدينة بيروت وقد اعترفوا بهذه الاعمال».

واضاف «ضبطت اسلحة بكمية كبيرة في احد المستودعات التابعة لهذه المجموعة في صيدا».

ومضى قائلا «هم تنظيم بحد ذاتهم اما انتماؤهم الى تنظيم معين فليس لدي معلومات حتى الان. ولكن هم تنظيم وليسوا افرادا».

وكانت قنبلة انفجرت قرب ثكنة فخر الدين في بيروت يوم الخميس الماضي مما ادى الى اصابة جندي بجروح طفيفة وتدمير سيارة وادى ايضا الى تحطم زجاج النوافذ في المباني المجاورة.

وجاء الانفجار بعد وقت قصير من تلقي صحيفة لبنانية اتصالا هاتفيا من شخص زعم انه يتحدث باسم تنظيم القاعدة وأعلن انه سيجري تفجير هدف أمني في بيروت انتقاما من القبض على 13 من اعضاء الجماعة في لبنان الشهر الماضي. وقالت السلطات اللبنانية الشهر الماضي انها ألقت القبض على 13 من اعضاء تنظيم القاعدة وذكرت مصادر أمنية انهم كانوا يقومون بانشاء شبكة للجماعة في لبنان.

وقالت فتفت ان هؤلاء الموقوفين ـ وهم سبعة سوريين وثلاثة لبنانيين وسعودي واردني حائز على جنسية لبنانية وفلسطيني ـ يخضعون لتحقيقات مكثفة.

وذكرت المصادر أن من المعتقد ان القاعدة جندت لبنانيين ولاجئين فلسطينيين لقتال القوات التي تقودها الولايات المتحدة في العراق تحت قيادة الاردني أبو مصعب الزرقاوي. ولكن في الشهور الاخيرة ظهرت مؤشرات على أن التنظيم بدأ يكثف من أنشطته في لبنان.

وكان وزير الشباب والرياضة احمد فتفت تسلم مهام وزير الداخلية بالوكالة بعد استقالة وزير الداخلية حسن السبع يوم الاحد بعد ساعات من احراق مسلمين غاضبين مبنى القنصلية الدنماركية في بيروت والقيام بأعمال شغب وتخريب في منطقة مسيحية في اطار الاحتجاجات على الرسوم المسيئة للنبي محمد. وقال فتفت «ما جرى كان جريمة بحق لبنان كان يمكن ان يؤدي الى مصيبة كبيرة لمستقبل هذا البلد».

واشار الى ان القوى الامنية اعتقلت حتى الان 416 شخصا بينهم 223 لبنانيا و138 سوريا و47 فلسطينيا وسبعة بدون جنسية وسوداني واحد.

ولكن فتفت اوضح ان التحقيقات الاولية لم تستطع التثبت من صحة اتهامات وجهها تحالف القوى المناهضة لسورية بان قوى سورية وفلسطينية واردنية تسللوا الى لبنان وتسببوا بأعمال الشغب.

وقال «ما استطيع ان اؤكده انه حتى الان ليس لدينا اي معلومات عن وجود اي من هؤلاء..ونحن سنستمر بالتحقيق.. تبين ان جميع الموقوفين السوريين دخلوا الحدود بشكل شرعي».

وقال تحالف سياسي مناهض لسورية يقود الغالبية في البرلمان والحكومة ان رئيس جهاز المخابرات السورية اللواء اصف شوكت صهر الرئيس بشار الاسد كان وراء الاضطراب. واشار التحالف الى ان مجموعات من عناصر الوحدات الخاصة السورية وعناصر فلسطينية ومجموعة من الاصوليين الاردنيين تسللوا الى لبنان وهم مسؤولون عن احداث الشغب.

وجاء في بيان تحالف قوى الرابع عشر من اذار «ان الاعمال التخريبية التي حصلت في الامس هي بداية حركة انقلابية من قبل النظام السوري تهدف الى تحويل لبنان الى عراق ثان» وطالب البيان الحكومة اللبنانية تقديم شكوى الى مجلس الامن ضد النظام السوري.

وانهت سورية ثلاثة عقود من وجودها العسكري في لبنان في نيسان (ابريل) الماضي تحت ضغط دولي ومطالبة شعبية اعقبت اغتيال رئيس وزراء لبنان الاسبق رفيق الحريري.

ويلقى الكثير من اللبنانيين اللوم على سورية في اغتيال الحريري وسلسلة الانفجارات والاغتيالات التي اعقبت ذلك. وتنفي سورية اي دور لها.

### «سلام الان»: عدد المستوطنين في الضفة الغربية ارتفع خلال العام الماضي الى ربع مليون

# موفاز: سنرسم حدود اسرائيل بدون الفلسطينيين وسنضم المستوطنات في الضفة والغور

الناصرة ـ «القدس العربي»
ـ من زهير اندراوس:

نقلت صحيفة (معاريف) الاسرائيلية امس الثلاثاء عن وزير الامن الاسرائيلي شاؤول موفاز قوله ان انتصار حركة المقاومة الاسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية الفلسطينية يفتح الطريق امام الدولة العبرية لاتخاذ خطوات احادية الجانب في الضفة الغربية المحتلة بغية ترسيم حدودها النهائية مع الفلسطينيين.

وقال المراسل العسكري للصحيفة فيليكس فريش، ان وزير الامن الاسرائيلي يعتقد بان الصورة السياسية ستكون واضحة المعالم حتى نهاية السنة الحالية، عندما سيتبين لاسرائيل وللولايات المتحدة الامريكية ولدول الاتحاد الاوروبي بانه لا شريك لاسرائيل في العملية السلمية في الطرف الفلسطيني، الامر الذي سيؤدي حسب رأي الوزير موفاز الى تأييد المجتمع الدولي للخطوات الاحادية الجانب التي تعتزم اسرائيل فرضها على الارض لتحويلها الى حقيقة واقعة.

وجاءت اقوال الوزير موفاز خلال جولة قام بها امس الى مستوطنات غور الاردن حيث اكد انه خلال السنتين القادمتين ستقرر الحكومة الاسرائيلية موقفها النهائي من ترسيم حدودها، مؤكدا انها ستعمل على تطبيقها بدون شريك من الطرف الفلسطيني، ووصفت الصحيفة تصريحات موفاز بأنها كانت مفاجئة للغاية.

وتابع المراسل الاسرائيلي قائلا ان موقف موفاز يمثل عمليا اراء حزب (كديما) الذي ينتمي اليه، على الرغم من ان رئيس الوزراء الاسرائيلي بالانابة ايهود اولمرت، امتنع حتى الان من عرض رؤيته السياسية الكاملة في هذا السياق، ولم يتطرق الى الخطوات الاحادية الجانب التي ستتخذها الحكومة الاسرائيلية في اعقاب فوز (حماس) في الانتخابات التشريعية، مع ذلك نقلت الصحيفة عن اولمرت قوله انه في حالة توصل اسرائيل الى قناعة بانه لا شريك لها في الجانب الفلسطيني، فانها ستقدم على اتخاذ خطوات احادية الجانب في الضفة الغربية المحتلة. وحسب الصحيفة الاسرائيلية فان السلطة الفلسطينية بقيادة حماس لن توافق على خطة السلام الامريكية المسماة خريطة الطريق، الامر الذي سيفتح الباب على مصراعيه امام الدولة العبرية لايجاد بديل مريح لها تنتهجه بدل خريطة الطريق الامريكية، على حد قول وزير الامن الاسرائيلي.

وحسب رؤية موفاز فان على اسرائيل السعي بخطى حثيثة الى ضمان اغلبية يهودية في الدولة العبرية للتغلب على ما اسماه الخطر الديمغرافي، وهذا الامر يتطلب زيادة الاستيطان اليهودي في القدس الموحدة بشطريها الغربي والشرقي المحتل، شريطة ان تكون القدس الموحدة العاصمة الابدية لاسرائيل.

علاوة على ذلك، تابعت الصحيفة الاسرائيلية، يؤمن موفاز بضرورة ضم الكتل الاستيطانية الكبيرة في الضفة الغربية الى السيادة الاسرائيلية، كما انه يؤمن بضرورة ضم المستوطنات الكولونيالية في غور الاردن الى السيادة الاسرائيلية، وبموازاة ذلك تكون اسرائيل على استعداد لاخلاء عدد من المستوطنات المعزولة في الضفة الغربية كحل للخطر الديمغرافي، على حد قوله.

وتابعت الصحيفة قائلة ان موفاز ابلغ رؤساء المستوطنات الاسرائيلية في غور الاردن بان الحكومة الاسرائيلية ستشرع فورا بعد الانتخابات العامة في الدولة العبرية الشهر القادم بترسيم الحدود النهائية وبتطبيقها على ارض الواقع، مشددا على ان الحل الافضل ان يتم هذا الامر بالاتفاق مع الفلسطينيين، ولكن بسبب عدم وجود شريك في الطرف الاخر، على حد قوله، فان اسرائيل ملزمة باتخاذ خطوات احادية الجانب.

وردا على اسئلة رؤساء المستوطنات اكد موفاز ان غور الاردن سيبقى تحت السيادة الاسرائيلية في اي حل نهائي قد تتوصل اليه اسرائيل مع الفلسطينيين. واضاف ان ترسيم الحدود النهائية للدولة العبرية من وجهة نظره ستتم بعد ان تضم الى السيادة الاسرائيلية الكتل الاستيطانية في غوش عتصيون، ارئيل، عوفريم ومستوطنات غور الاردن ومستوطني ريحان وشاكيد في الضفة الغربية المحتلة.

الى ذلك بين تقرير «سلام الان» الاسرائيلية الذي نشر امس حول المستوطنات والبؤر الاستيطانية انه في العام 2005 جرت اعمال بناء مبان ثابتة في 33 من 102 من البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية. وبحسب التقرير فان عدد البؤر الاستيطانية قد وصل الى 102 بؤرة، منها 52 بؤرة اقيمت بعد اذار(مارس) من العام 2001، واستنادا الى معطيات الدائرة المركزية للاحصاء فقد ارتفع عدد المستوطنين في الضفة الغربية 12 الف مستوطن، من بينهم 9 الاف مستوطن تم اخلاؤهم من مستوطنات غوش قطيف وشمال الضفة الغربية مع تنفيذ خطة فك الارتباط. وفي الاحصائية السنوية للدائرة المركزية للاحصاء، جاء انه في العام 2005 قد ارتفع عدد المستوطنين، بالرغم من اخلاء 21 مستوطنة، ووصل اليوم الى 250 الف مستوطن، بالمقارنة مع 243 الف مستوطن في نهاية العام 2004 .